



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الإسلامية



مخبر بحث العلوم الإسلامية في الجزائر بالتنسيق مع قسم اللغة والحضارة الإسلامية

الملتقى الوطني:

القضية الفلسطينية: جذور الصراع،

بين إكراهات الواقع وآمال التحرر.

تاريخ انعقاد الملتقى: 2025/11/11

بقاعة المناقشات بكلية العلوم الإسلامية

عنوان المداخلة: القضية الفلسطينية في الدبلوماسية الجزائرية

د بارش بوعزة

جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة

مقدمة

تُعتبر القضية الفلسطينية من أبرز القضايا تعقيداً وغموضاً، فهي ليست مجرد قضية عرقية ضد اليهود وإسرائيل؛ بل قضية تحرر شامل من الصهيونية والإمبريالية العالمية. كيف لا ومشكلة فلسطين بذاتها أصبح يكتنفها الغموض تارة واليأس تارة أخرى، وأحياناً فترات من الأمل، حتى انه أصبح الفلسطينيون يرتكنون إلى الدول العربية المتحررة لكي تقوم بواجبها...، إذ ظلت فكرة التعويل على الدول العربية في تحرير أرضه قائمة على أشدها قبل قيام الثورة الجزائرية. ولاعتقاد الفلسطينيين أنهم لا قبل لهم بإسرائيل وعنادها، اتجهوا نحو توكيل العرب في نيل استقلالهم، ولذلك برز على السطح شعار: "الوحدة طريق التحرير"، ووصلت مشكلة فلسطين إلى ما أطلق عليه - أو ما يبدو أنه - المشكلة المستعصية.

ومن هنا كانت الثورة الجزائرية نقطة تحوّل في مسار القضية الفلسطينية، والتي بها قلبت الموازين وغيّرت المفاهيم، وأعادت للفلسطيني الأمل في إمكانية التعويل على نفسه في تحرير أرضه، وما عليه إلا أن يتسلح بالإرادة والعزيمة، وأن يستعين بالمستطاع والمتاح بين يديه كما فعل الشعب الجزائري لنيل استقلاله.

ومن بين الأدوات التي يمكن للفلسطينيين الاستعانة بها والمتاحة حالياً هي الدبلوماسية، ومن هنا كان موضوع دراستنا تحت عنوان: (القضية الفلسطينية في الدبلوماسية الجزائرية)، اذ من خلالها تطرقت إلى الجهود الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال، والتي قدّمت للقضية الفلسطينية العديد من الإسهامات في المحافل الدولية، كما تطرقت إلى الإمكانيات المتاحة التي قدّمتها الجزائر لبلدان العالم العربي عامة، ولفلسطين الشقيقة خاصة، من خلال مشاركتها في الصراع العربي - الإسرائيلي حربي 1967 و1973 من أجل استرجاع الهيمنة.

وبما أن الجزائر سجلت مواقف عدّة ومختلفة من القضية الفلسطينية وفي ظروف مختلفة. ونتساءل: ما هو موقف الجزائر من القضية الفلسطينية بعد الاستقلال؟

وما مدى قدرة الخط الدبلوماسي على حسم الصراع؟ أو على الأقل إحياء القضية من خلال قرارات الأمم المتحدة، والذي يُعتبر أقل ما يمكن تحقيقه في ظل الدعم الغربي اللامحدود للكيان الصهيوني والتفوق العسكري لهذا الأخير مع محدودية إمكانية المقاومة؟

مما لا شك فيه أن الدبلوماسية ترتبط بالحضارة ارتباطاً وثيقاً، إذ هي فن إدارة العلاقات بين الدول، فكل الآداب والسلوكيات الناجمة عن العلاقات تندرج ضمن الحضارة المميزة، ولذلك يُعرّف الدبلوماسي بأنه مبعوث حضارة لدى حضارة أخرى.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية

الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل، مشتقة من اسم (Diploma)، المأخوذة من الفعل (Diplom)، وكانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن وتمنح حاملها امتيازات معينة، وقد استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطوية أو المكتوبة التي تُطوى بشكل خاص وتُعطى بعض الامتيازات لمن يحملها، مثل: جواز سفر أو الاتفاقات التي كانت تُعقد لترتيب العلاقات مع الجاليات أو الجماعات الأجنبية الأخرى.

وقد أخذت لفظة الدبلوماسية فيما بعد وحتى نهاية القرن السابع عشر إلى الأوراق والوثائق الرسمية، وكيفية حفظها وتبويبها وترجمة كلماتها وحل رموزها من كتاب متخصصين، أو ما يُسمّى أمناء المحفوظات، وأُطلق على من يقوم بهذه المهمة اسم الدبلوماسي، وأُطلق على العلم المتخصص بهذا الموضوع اسم الدبلوماسية، وذلك نسبة إلى الدبلوماسية.

ولم يتم استخدام لفظ الدبلوماسية أو الدبلوماسي للإشارة إلى المعنى المتعارف عليه اليوم، وهو إدارة العلاقات الدولية إلا في نهاية القرن الثامن عشر، وتحديدًا سنة 1796م، حيث استُعملت كلمة (Diplomacy) باللغة الإنجليزية في إنجلترا.

وأصبحت الكلمة في ذلك الوقت تُطلق على ممثلي الدولة الأجنبية الذين يحملون كتب اعتماد من دولهم، كما عُرفت عند قيام الثورة الفرنسية بمعنى التفاوض.

وعُرف الدبلوماسي بأنه المفاوض، وأخذت كلمة الدبلوماسية تتبلور وتكتسب بصورة محددة قواعدها الخاصة وتقاليدها ومراسيمها على أثر مؤتمر فيينا لعام 1815م، وفي ضوء هذا التطور ظهرت كوادر دبلوماسية متخصصة وتمتيزة عن غيرها من رجال السياسة.

وعليه فإن هذا الاختلاف في تاريخ استخدام كلمة الدبلوماسية تجاوزه الإنسان، فكان (اللاتين) أول من استخدم كلمة السفارة وسفير، بعد نقلها عن التعبير الكنيسي (ambactus) بمعنى الخادم، و (ambassy) بمعنى السفارة⁽¹⁾.

ومنه فإن كلمة دبلوماسية قد تطورت وانتقلت من اليونانية إلى اللاتينية ثم إلى اللغات الأوروبية، وبعدها إلى العربية. إذ يشير عز الدين فودة إلى أنها استُعملت في معنيين:

المعنى الأول: الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث، والمهمة الموفد بها والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم، بقصد تقديمه وحسن استقباله أو تسهيل انتقاله بين الأقاليم المختلفة.

المعنى الثاني: وهو الذي استعمله الرومان لكلمة دبلوماسية، والذي كان يعبر عن طباع المبعوث أو السفير، وما كانت تقتضيه التعليمات الموجهة إلى البعثة من وجوب الالتزام بالآداب، وإنماء المودة وتجنب أسباب النقد.

وخلاصة القول أن تطور كلمة دبلوماسية ارتبط على مر الزمن بتطور الممارسة الدبلوماسية، إلى أن شاع استعمالها بالمعنى المتعارف عليه في القرن التاسع عشر بأوروبا، وذلك عندما عُقدت اتفاقية فيينا عام 1845م، والتي حدّدت الوظائف الدبلوماسية، ونظّمت ترتيب أسبقية رؤساء البعثات الدبلوماسية، ومزاياها وخصائصها⁽²⁾.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية

تعددت التعاريف وتنوعت المفاهيم، إذ تُستخدم الكلمة للإشارة على معانٍ مختلفة لدرجة يصعب جمعها وحصرها كلها في تعريف واحد، فالمهتمون من أساتذة القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية اختلفوا في تحديد معنى الدبلوماسية، ومنها يمكن استعراض بعض اوعده من الآراء والتعريفات التي أوردها الكتاب في هذا المجال.

ومن بين التعريفات المشهورة تعريف قاموس أكسفورد الذي تبناه هارولد نيكلسون (Harold Nicolson)، حيث قال:

"الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات، وهي وظيفة دبلوماسية أوفئة".

وكما يعرفها إرنست ساتو (Ernest Satow) بأنها:

"تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة".

ويقدم -أيضاً- شارلو كالفو (Charlo Calve) تعريفاً للدبلوماسية بأنها:

"علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص

المعاهدات والاتفاقيات التي تنشأ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات"⁽³⁾.

وأما على صعيد لغتنا العربية، فبعد استقراءنا لبعض القواميس لم نجد ترجمة حرفية مقابلة ومناسبة لكلمة دبلوماسية، إذ كان العرب يستخدمون كلمتين للتعبير عن النشاط الدبلوماسي، أو الممارسة الدبلوماسية؛ فكانت كلمة "كتاب" مثلاً تستخدم للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم، والتي تمنح لحاملها مزايا الحماية والأمان، وبهذا المعنى تقترب كلمة "كتاب" من المعنى الذي أعطاه الإغريق لكلمة دبلوماسية.

وقد جاء استعمال كلمة "كتاب" عند أغلب الفقهاء العرب والمسلمين؛ ففي كتاب الخراج لـ"أبي يوسف ابن قدامة" وردت كلمة "كتاب" عندما يقول:

"إن الولاة إذا ما لقوا رسولاً يسألون عن اسمه، فإن قال: أنا رسول الملك بعثني إلى ملك العرب، وهذا كتاب معي وما معي من الدواب والمتاع والرقيق فهدية له، فإنه يُصدّث ولا سبيل عليه...".
وإلى جانب كلمة "كتاب" كانت كلمة "سفارة" تُستخدم عند العرب بمعنى "الرسالة"؛ أي التوجّه والانطلاق إلى القوم بغية التفاوض، وتُشتق كلمة "سفارة" من "سَفَر" أو "أَسَفَرَ بين القوم" إذا أصلح، وذلك حسب ما ذكره أبو العلاء عندما فسّر معنى كلمة "سفير"، حيث قال:

"السفير هو الذي يمشي بين القوم في الصلح أو بين رجلين"، ومن هنا يمكن القول إن المدلول الديني كان الغالب في استعمال كلمة "رسول".

إضافة إلى ذلك فإن أقدم التعاريف العربية للدبلوماسية تلك المقولة للخليفة معاوية بن أبي سفيان، والتي تعتبر أبلغ تعبير في وصف الدبلوماسية:

"لو كان بيني وبين الناس شعرة لما انقطعت إذا أرخوها شددتها، وإن شدّوها أرخيتها".
وعليه فإن الدبلوماسية هنا وُصفت بالدقة والمرونة والعطاء للوصول إلى تحقيق الهدف، والحرص على استمرار العلاقات وعدم انقطاعها ولو كانت معلقة على شعرة رفيعة.
ويتجلى إذن من التعاريف المختلفة السابقة لكلمة "دبلوماسية"، وإن اختلفت آراء الباحثين عليها من وجهة نظرهم أن الدبلوماسية:

"علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين عن طريق الممثلين الدبلوماسيين، ضمن ميدان العلاقات الخارجية للأشخاص الدوليين، في إطار ما يقرّه القانون والعرف الدولي".

المطلب الثاني: أهمية الدبلوماسية

تنبع أهمية الدبلوماسية من واقع أن معظم السياسات الخارجية تُحدّد في الغالب دون وضع تدابير لتطبيقها، إذ على الدبلوماسي المتمكّن أن يحوّل هذه السياسات إلى واقع يتماشى مع الوضع القائم. فهناك مناسبات عدّة تُفسّر فيها معطيات وضع معيّن باتخاذ تدابير معارضة للسياسة العامة المنتهجة، ولهذا تعتمد الدول على حكمة مسؤوليها الدبلوماسيين في هذا المجال.

إذ قلّما نجد حكومات تتبع سياسة متجانسة تمامًا عمّا يحركها صوت واحد، فيقع بذلك العبء على الدبلوماسيين من خلال وقوفهم على الأصوات المتنافسة ومحاولة جعل سيادة دولهم الخارجية متجانسة ومتماسكة وواضحة ومفهومة.

ومما لا شك فيه أن للدبلوماسية وجهان، إذ تعتبر من أهم الوسائل التي تدافع بها الدولة عن نفسها وتشكو من خلالها همومها إلى العالم، إضافةً إلى أنها إحدى الوسائل الأساسية للتوفيق بين مختلف المصالح المتنافسة؛ أي معنى آخر أن الدبلوماسية: تعمل على تلبية أهداف الدولة المعنية مع حفظ العلاقات الدولية كما هي، فهي بمثابة الأداة التي تستعملها الدول للوصول إلى أهدافها دون إثارة النعرات أو العداوات مع دول أخرى، وبذلك كان لزامًا على الدبلوماسيين المحافظة على حماية مصالح دولهم تجنبًا للنزاع مع دول أخرى.

وملخص القول بأنّ الدبلوماسية مفهوم متعدّد الجوانب والاستخدامات، وأنها مرتبطة بالأهداف ولم تعد تقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول فحسب، بل تمتد لتشمل اتصالات الدول بالمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات والوحدات السياسية في المجتمع الدولي.

ومنه فالدبلوماسية أضحت عملية سياسية مستمرة توظّفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: مبادئ وميزات الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: سمات الدبلوماسية الجزائرية.

لقد تميزت السياسة الخارجية للجزائر خلال مسارها بالعديد من السمات التي لم تتوان عنها في كل المناسبات، والتي ترتكز على الثبات سواء كانت هذه الميزات موروثة عن العمل الثوري، أو من مسار الممارسة لسياستها الخارجية بعد الاستقلال، ومن بين هذه السمات يمكن ذكر: الطابع الأزموي في السياسة الخارجية، وسيطرة العوامل الشخصية (الرئيس)، ثم الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات.

الفرع الأول: الطابع الأزموي في الدبلوماسية الجزائرية:

لقد نتج عقب اندلاع الثورة التحريرية نشاط دبلوماسي كان قوياً وفعالاً قصد التخلص من الاستعمار الذي عانت الجزائر من ويلاته، إذ بعد الاستقلال وجراء هذا التحول كان لزاماً على الجزائر أن تقوم بنشاط مكثف في الخارج، ومع تنفيذ سياسة التاميمات في 24 فيفري 1971م دخلت الجزائر في أزمة مع الغرب، وبفعل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل: مؤتمر مجموعة 77 عام 1967م، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها، بل إنها أضحت مدرسة وسيدة العالم الثالث، فكبست سمعة طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين، ونيل الاحترام من قبل الأعداء، وارتياحاً واسعاً على المستوى الداخلي بهذه الانجازات.

ومما لفت انتباهي أكثر وأمام هذا التصاعد الدبلوماسي الذي حظيت به الجزائر كانت هناك أطراف تترصد من خلال حياكة أزمات وعقبات، ومن ذلك النزاع في الصحراء الغربية، والذي -لربما- أعاد الجزائر إلى نقطة الصفر والعودة مجدداً إلى عزلتها، إذ كانت مرحلة صعبة عاشتها الجزائر، مما فسخ المجال للجزائر مرة أخرى إلى التكتيف من نشاطها الدبلوماسي قصد جلب الدعم للقضية الصحراوية؛ باعتبار أنها قضية تقرير المصير، وقد كللت هذه الجهود بنجاح من حيث عزل المغرب عن العمل الأفريقي. إذ كانت لمواقف العديد من الدول المحافظة على غرار: تونس، موريتانيا، مصر، نيجيريا... الدور المفصلي في انضمام جمهورية الصحراء الغربية إلى منظمة الوحدة الأفريقية عام 1982م، لتنسحب المغرب بعدها على وقع الاحتجاجات.

وأثناء العشرية السوداء التي واجهت الجزائر تراجع نشاطها الدبلوماسي وسيطر الجمود على نشاطها، إذ وبعد انفراج الأزمة واعتلاء عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم بدأ نشاط السياسة الخارجية يعود من جديد والعودة مجدداً إلى الساحة الدولية، والتي من خلالها استطاع الرئيس بوتفليقة إعطاء دفع جديد من خلال توجيه كل الجهود إلى تلميع صورة الجزائر في الخارج، دون التطرق إلى الإنجازات لأن موضوع بحثنا لا يتسع إلى هذا النوع من التفصيلات⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية:

من خلال المادة 58 من دستور الجزائر لسنة 1963 م، والذي يمنح رئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، وإذ بقيت الجزائر على هذا المنوال من خلال دستور 1976 م، والذي بموجبه اقرالرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، ثم لنصل إلى دستور 1989 م، والذي نصت المادة 74 منه على أن الرئيس يقرر السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها، وبذلك فإنه يعين السفراء والمبعوثين فوق العادة، وينهي مهامهم، ونفس الأمر كان مع دستور 1996 م من خلال ما عبرت عنه المادة 77.

ومن هنا فإن السياسة الخارجية للجزائر اتسمت بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك يعود إلى تجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، إذ كانت السيطرة فيها لمؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطاً وتنفيذاً منذ الاستقلال⁽⁶⁾.

وعليه فإن سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية للجزائر تعني سيطرة العوامل الشخصية عليها. وهذا ما يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية للجزائر جراء تغيير الرؤساء، إذ أن تغيير صناع القرار يؤدي لا محالة إلى تغيير السياسة الخارجية ولو بشكل قانوني، ولربما يعود ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار، إضافة إلى أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال، ومنه فإن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية أدى صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يتراجع بين التقدم أحياناً والتراجع أحياناً أخرى حسب اهتمامات الرؤساء بها⁽⁷⁾.

الفرع الثالث طابع الحياد في السياسة الخارجية للجزائر

لقد دابت جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة التحريرية على نهج أو طابع الحياد في نشاطها الخارجي، فلم تتدخل ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت به حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية⁽⁸⁾.

ولما تم بعث النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني، كان لزاماً عليها المحافظة على التقليد المألوف -الحياد-، إذ لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعدم التدخل في الخلافات العربية -العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية على القوى الأجنبية، مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية⁽⁹⁾.

كما كان للجزائر عرض وساطات عدة لحل النزاعات والخلافات العربية، حيث قُوبلت وساطتها وتوجت في الغالب بحل النزاعات والخلافات، مثلاً: بين ليبيا وتونس، مصر وليبيا، ...، إذ إن الجزائر بقيت تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية ما لم يتعلق بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة عبر العالم، فمثلاً نزاع إيران والعراق، إثيوبيا والصومال، إثيوبيا وإريتريا، ...، إذ إن قسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية للجزائر قبل وبعد الاستقلال⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على جملة أو مجموعة من المبادئ، والتي أقرها الدستور الجزائري الحالي، خاصة في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من مادة 86 إلى 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ المطابقة لمواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز، وهي مبادئ تبني على علاقات حسن الجوار، والتي بلا شك قد أقرتها العديد من المنظمات الدولية⁽¹¹⁾.

فالتصور الجزائري الذي كان يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي، والذي يقوم على عدم الاكتفاء بمبادئ الحفاظ فقط على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلام بين دول الجوار، والتخلص من عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار، وكذلك مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، وكذا دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مع مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، إضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

وكما ذكرنا -أنفأ- أن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتتنقيد بمبادئ الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية التي تنتهي إليها، مع مبدأ احترام سيادة الدول وخاصة المجاورة، إضافة إلى أن الجزائر تحبذ الحل السلمي لأي نزاع في الإطار المغربي والإفريقي قصد منع القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة لتجنب إلحاق الأضرار بمصالح وأطراف النزاع⁽¹²⁾.

وبالعودة إلى التصور الجزائري اتجاه حق الشعوب في تقرير مصيرها فهي شرط أساسي لعلاقات حسن الجوار خاصة في تحديد مسار العلاقات المغربية، إذ لا يمكن عقد اتفاق أو إقامة علاقة دون تمكين الشعوب من ممارسة حقوقها في تقرير مصيرها. وعليه فقد كان الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة ما من شأنه أن يقدم أو يمنح مضموناً إيجابياً لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر. ومن ثمة فإن أي مساس أو اغتصاب لأقليم الغير يعتبر عدواناً وظلماً، ولتفادي الوقوع في ذلك والابتعاد عن كل مسالة سوء تفاهم وجب ترسيم وتحديد وتوضيح الحدود الإقليمية بدقة حتى ترتقي الحدود إلى منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها .

الفصل الثاني: الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية

من المتعارف عليه ومنذ الاستقلال عُرفت الدبلوماسية الجزائرية بدبلوماسية "إطفاء الحرائق"، وذلك رغم تعاقب الرؤساء والحكومات على مدار العقود الأخيرة، إلا أن الذي يُحفظ للجزائر هو مدى حفاظها على سياستها الخارجية القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والوقوف على مسافة واحدة في فض النزاعات الأفريقية والعربية، إلى جانب الدفاع عن القضايا الإنسانية العادلة، وعلى رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية.

وبالرغم من التغيرات الإقليمية والدولية التي عرفها أو يعرفها العالم، فقد ظلت الدبلوماسية الجزائرية ثابتة على مواقفها المبدئية والمنصوص عليها في بيان أول نوفمبر، والتي تركز على الدفاع عن قضايا التحرر، وعدم التدخل في شؤون الغير، ولاعتبار أن الجزائر من الدول النافذة في حركة عدم الانحياز، في حين لا تتردد في المقابل في المرافعة عن الحلول السلمية لتسوية النزاعات بعيداً عن الخيار العسكري الذي لا ينجم عنه سوى الفوضى وتأجيج الأوضاع.

المطلب الأول: أهم المواقف الدبلوماسية تجاه القضية الفلسطينية

في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم، وبسبب المصالح الضيقة لبعض الدول والتي قامت بتغيير مواقفها إزاء القضية الفلسطينية، رفضت الجزائر المساومة على ما يُعرف في عرفها الدبلوماسي بـ"القضية الأم"، بل أكدت وتؤكد تمسكها بدعم كفاح الشعب الفلسطيني، واستنكار الممارسات الهمجية للكيان الصهيوني في المسجد الأقصى، والاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني من خلال مواقفها العديدة عبر التاريخ.

وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الحرب العربية الإسرائيلية 1967م في شقها الأول، ثم حرب الاستنزاف العربية الإسرائيلية ودور الجزائر فيها في الشق الثاني، لكن معرجا فقط دون ذكر التفاصيل بالتحديد، ولأن موضوع بحثنا يندرج أكثر في شقه الدبلوماسي دون السياق التاريخي التحليلي والاستقصائي.

الفرع الأول: الحرب العربية الإسرائيلية 1967م

تعتبر حرب يونيو 1967م كارثة حقيقية على فلسطين والأمة العربية، إذ هي مأساة ونكبة بكل معنى الكلمة بعد نكبة 1948م، لما لها من آثار سلبية على القضية الفلسطينية وأضررت بمستقبلها، وراهنّت على مصير المنطقة العربية بأكملها، ولعل الدافع يعود إلى رغبة الصهاينة في التوسع والاستيلاء على ما تبقى من فلسطين، وكذا إجبار الدول العربية على الاعتراف بها، وتحقيق ما لم تستطع تحقيقه في حرب 1948م.

وبعيداً عن التفاصيل التي لا يمكن لنا ذكرها هنا بدقة، فقد تجدر الإشارة إلى ما يخدم بحثنا هذا من حيث نتائج هذه الحرب، والتي جاءت في مجملها خسارة العرب لمناطق واسعة من الأراضي العربية، ومن ضمنها مدينة القدس⁽¹³⁾، وخضوع المواطنين العرب للاحتلال، مع إخضاع مواطني فلسطين لسياسة القمع الإسرائيلي، وطردها ما مقداره 323,000 نسمة من الفلسطينيين من بيوتهم.

الفرع الثاني: حرب الاستنزاف العربية الإسرائيلية ودور الجزائر فيها

تعتبر حرب الاستنزاف استمراراً لحرب 1967م، إذ وباختصار كانت محصلة هذه الحرب ولأول مرة خلق حالة خاصة في تغيير طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي⁽¹⁴⁾، من محصلة صفر إلى أهداف مشتركة، فللمرة الأولى منذ 1948م أصبح هناك احتمال مساومة خفيفة حول المسائل المختلفة، تعرض من خلالها إسرائيل الأرض التي احتلتها غزواً مقابل استقرار سياسي، وبالتالي خدمة مصالح العرب السياسية للإضرار بمصالح إسرائيل⁽¹⁵⁾

وعليه فلقد شكلت نتائج حرب 1967م صدمة كبيرة على الجزائر قيادة وجماهيرياً من حيث الخسائر المادية والبشرية، ولما لها من انعكاسات على الوضع القائم آنذاك، ونحن هنا لسنا مطالبين بسرد كل حيثياتها وتفصيلها، ولأن بحثنا لا يتسع مجالاً لسردها كلها

المطلب الثاني: الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية

غداة الاحتلال اليهودي لفلسطين، والنشاط الصهيوني لانتزاع الأراضي الفلسطينية في مطلع القرن العشرين، كانت الطبقة المثقفة والنخبة على وجه الخصوص رغم رضوخها تحت نير الاستعمار الفرنسي تؤكد دعم القضية الفلسطينية، وذلك ما يتجلى لنا في كتابات بعض المثقفين على غرار محمد راسم، وعبد الحميد بن باديس، وعلى وجه الخصوص البشير الإبراهيمي، والذي كتب العديد من المقالات، حتى إنه أسس تنظيماً لدعم المقاومة الفلسطينية باسم "الهيئة العليا لإغاثة فلسطين" في يونيو 1948م، وذلك بمعية فرحات عباس، والطيب العقبي، وإبراهيم بيوض رفيق الدرب في جمعية العلماء.

الفرع الأول: دور الجزائر اتجاه القضية الفلسطينية في إطار المنظمات الدولية

ما ان تحقق للجزائر الاستقلال، واستعادة السيادة سنة 1962م⁽¹⁶⁾، حتى قررت الانضمام إلى الأمم المتحدة وللحاق بركب الدول العربية التي سبقتها، إذ أصبحت العضو رقم 109 في المنظمة⁽¹⁷⁾ بكامل الحقوق منذ 1962/10/03م، ومنها كانت الجزائر تسعى إلى خدمة القضية الفلسطينية ما جعلها حريصة على تقديم أو إعطاء دفع للعمل الدبلوماسي العربي المشترك في المنظمة، وتقوية الجهود لكبح التوسع الدبلوماسي والسياسي الإسرائيلي في المنظمة، مؤكدة في ذلك على مدى شرعية حقوق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى كسب أصوات الدول الحيادية في الأمم المتحدة التي ظلت تؤثر على مسار التصويت، وعليه فقد نجحت الجزائر إلى استمالة بعض الأصوات، وذلك ما انعكس إيجاباً على التصويت في الجمعية العامة بعد حرب 1967م، إذ صوت أعضاء الجمعية العامة في الدورة الطارئة على جملة من القرارات أهمها القرار المتعلق بالقدس⁽¹⁸⁾.

ومن هنا فقد كانت لقرارات الجزائر تأثير مباشر وغير مباشر على إسرائيل، من خلال تحديد وإبراز النجاح النسبي لشرعية حقوق الأمة العربية عموماً، والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، دون أن ننسى ارتفاع عدد الدول المساندة للقضية الفلسطينية إلى نحو 43 دولة، منها 16 إفريقية، أما الباقي 13 من آسيا، و13 من أوروبا، وواحدة من أمريكا اللاتينية، في حين كانت إسرائيل تحظى بتأييد 50 دولة، من بينها 13 دولة إفريقية، و12 دولة أوروبية، ويتوزع الباقي بين قارات أخرى⁽¹⁹⁾.

فبعد حرب 1967م نستطيع القول أن الجزائر ولا شك أنها قد خاضت حرباً دبلوماسية في مجلس الأمن من أجل إدانة الاعتداءات الإسرائيلية خاصة على القرية التي كانت عبارة عن مخيم للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا عقب حرب 1948م، إذ قام مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة بإعداد مشروع القرار باعتباره يمثل المجموعة العربية في مجلس الأمن، وكما أصر ممثل الأردن محمد الفرّا على مناقشة مجلس الأمن الموضوع مع السفير الجزائري، لكن "غولدمبورغ" ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن رفض ذلك واعتبر القضية أردنية وليست جزائرية بحكم أن الجزائر بلد يختلف تماماً عن الأردن، وبالتالي يصعب الاتفاق معها. فرد عليه ممثل الأردن: "أن الجزائر تمثل كل العالم العربي في مجلس الأمن..."

ومن ثم فقد رضخ ممثل الولايات المتحدة الأمريكية للاجتماع مع الممثل الجزائري، وكان هذا الاجتماع لا يبعث على الارتياح والسرور، إذ استعملت فيه مفردات وعبارات أو ألفاظاً قاسية من خلال المقارنة بين المقاومة والإرهاب، وبعد عملية الجذب والحوار الساخن، تم التعديل في القرار، فتم إدانة إسرائيل على عملها العسكري ضد المدنيين⁽²⁰⁾.

وبتاريخ 1969/12/11 م صدر القرار 2535، والذي تحدث ولأول مرة عن شعب فلسطين وعن حقوقه. ثم تلاه بعد ذلك القرار 2649 سنة 1970 م، والذي أكد ولأول مرة على شعب فلسطين ومصيره. ومما يُستشف من خلال نص هذه القرارات أن الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها يتنافى مع حق الشعوب التي تملك تلك الأراضي، وكما أوضح -أيضاً- أن الجمعية العامة تدین الحكومات التي تنكر حق تقرير مصير الشعوب المعترف لها بذلك الحق خصوصاً شعوب جنوب إفريقيا وفلسطين. ثم ليتم بعد ذلك إصدار قرار تحت رقم 2672 سنة 1970 م، والذي تم التأكيد فيه مجدداً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والذي يعتبر حقاً أصيلاً. ثم لتستمر المجهودات الدبلوماسية الجزائرية، وذلك من خلال تنديد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 1973/10/11 م بجرائم إسرائيل أمام الجمعية العامة داعياً الدول الصديقة إلى اتخاذ مواقف صريحة من العدوان الإسرائيلي، ثم استمر صدور قرارات الأمم المتحدة عقب حرب أكتوبر، إذ أحرزت مسألة تقرير المصير تقدماً معتبراً، حيث أدرجت القضية الفلسطينية كبند مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة بعد فترة انقطاع منذ 1952⁽²¹⁾.

وهكذا يبدو -جلياً- مدى الوزن الكبير للدبلوماسية الجزائرية، إذ تمكنت في بضع سنين من فرض سيادتها على المستوى الدولي، وتكشف لدى العالم الدبلوماسية الجزائرية والتي كانت واحدة من أكثر الدبلوماسيات فعالية وبراعة بفضل صرامتها السياسية.

المطلب الثالث: جهود الجزائر لجمع الأطراف الإفريقية لتأييد القضية الفلسطينية

مما لا شك فيه أن الجزائر بصمت لنفسها بصمة في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك من خلال الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا في الفترة الممتدة ما بين 22 إلى 25 مايو، إذ وقعت على ميثاق المنظمة الذي يتكون بدوره من ديباجة و33 مادة، وبعدها أعادت بعض الدول الإفريقية النظر في علاقاتها مع إسرائيل، خاصة بعد أن ثبت لديها مدى الخطر الذي يمثله هذا الكيان، إضافة إلى المقارنة التي قدمها الرئيس الجزائري آنذاك بين التهديدات الصهيونية والتهديدات التي يمثّلها نظام جنوب إفريقيا بين 1967-1973 م، وإقناع الأفارقة بالعلاقة الموجودة بين خطري الصهيونية والتمييز العنصري لتبليو بعدها المواقف لدى بعض الدول الإفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل، ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وهكذا نجح الراحل هواري بومدين في دفع الجنرال غاوون (باعتباره رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية) لإطلاق نداء لكل قادة الدول الإفريقية بتحمل مسؤولياتهم في موضوع العلاقات مع إسرائيل والقضية الفلسطينية. وعليه نقر بأن هذا الأخير لم يتوقف عند هذا الحد فحسب، بل طلب باتخاذ موقف حاسم تجاه إسرائيل، وبالتالي فقد لقي هذا النداء استجابة واسعة، إذ قررت بعض الدول الإفريقية العودة إلى القطيعة مع إسرائيل، وهذا إن دل فإنما يدل على مدى حجم عمل الدبلوماسية الجزائرية وجهودها في قلب المعادلة لصالح القضية الفلسطينية.

وفي المقابل وبمؤتمر القمة السادس بالجزائر في الفترة ما بين 13 إلى 16 سبتمبر 1968 م اتخذت المنظمة قراراً بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها بعد عدوان 1967 م، فكان لزاماً على الدول الإفريقية أن تعمل على التطبيق الحازم لقرارات مجلس الأمن رقم 242. أما قمة أديس أبابا المنعقدة في الفترة بين 1 إلى 4 سبتمبر 1970 م، فقد

ناقشت القضية وخلصت إلى قرار مساندة جميع الدول العربية، وكذا مؤتمر الرباط في الفترة ما بين 12 و15 يونيو 1972م، والذي أعلن هو كذلك عن مساندة الدول العربية في نضالها وعلى الامتناع عن امداد إسرائيل بالسلاح⁽²²⁾.

وفي 19-20 نوفمبر 1973م اجتمع وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا، وباقتراح من الجزائر حول ترسيخ فكرة الوحدة بين الإفارقة والعرب، وذلك بفتح طريق التعاون على قاعدة التضامن المتبادل. لتتأكد الصورة من خلال هذا الاجتماع الى عدم الاعتراف بأي التغييرات التي أحدثتها إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة، والتي قد تؤدي بدورها إلى تكريس أمر الواقع الذي يهدد سلامة الأراضي، مع التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، فالجزائر من خلال هذا الاجتماع ظهرت كوسيط حول المطالب، إذ على العرب أن يحددوا الصديق من العدو، وكذا تسطير سياسة حكيمة متوسطة وطويلة المدى اتجاه إفريقيا، كما صرح وزير خارجية الجزائر آنذاك عبد العزيز بوتفليقة⁽²³⁾.

"إن تضامن دول إفريقيا مع الدول العربية ضد الصهيونية ليدعو إلى بناء مجموعة أساسية لأجل الأهداف المشتركة كان يجب أن يمر عبر تفعيل التضامن بين الأطراف العربية والإفريقية، مما يفتح المجال لتحقيق التقدم الفعال على طريق الاستغلال السياسي والاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي".

فالجزائر وبصفقتها بلداً إفريقياً، وجهت بوصلة سياستها الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي قصد التحرر السياسي للقارة والنهوض الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا يكون التحرر المتكامل لإفريقيا، إضافة إلى أن الجزائر تتبنى كل القضايا العادلة، وهي تقف دائماً في طليعة الكفاح من أجل انتصارها.

كما أن الاتجاه الإفريقي لسياستنا ليس اختياراً ظرفياً حسب المزاعم، وإنما هو نابع بصدق من لانتمائنا وإحساساً بالكرامة الإفريقية، وضرورة التضامن النضالي بين جميع شعوب القارة. وعليه أضى هذا التضامن ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، لكي يتمكن الجميع من السير على درب الاستقلال والتقدم⁽²⁴⁾.

المطلب الرابع: الدعم السياسي الجزائري للقضية الفلسطينية في إطار حركة عدم الانحياز

لم تدخر الجزائر جهداً وبحماس بالغ منذ السنوات الأولى للاستقلال في دعم وتأييد حركات التحرر، فقد جاء ذلك كربة منها في الارتباط التام بالقوى العاملة ضد الاستعمار والعنصرية⁽²⁵⁾. ومنه تحولت إلى إحدى الدول الإفريقية والآسيوية المنتمية إلى حركة عدم الانحياز، والمصنفة في خانة دول العالم الثالث، إذ كانت هذه الشعوب المكافحة من أجل السلام والعدل العالميين تناصر وتناضل ليس في القارة الواحدة فحسب، ولكن بين القارات أيضاً رغم بعد المسافات⁽²⁶⁾.

ومنه فقد مكنت هذه الخطوة الجزائر والدول العربية من الوقوف ضد التغلغل الإسرائيلي في آسيا، والتقليل من زحف النفوذ المتعاطم للصهيونية، إذ لم تستطع إسرائيل الدخول في أي تجمع عربي-إفريقي، أو في أي مؤتمر من مؤتمرات الدول النامية، ولم تنجح في الانضمام إلى مجموعة الدول الإفروآسيوية في الأمم المتحدة، ولو بصفة عضو مراقب في اللجان الآسيوية والإفريقية، بالرغم من امتلاكها لعلاقات سياسية واقتصادية مع العديد من الدول النامية آسيوية كانت أو إفريقية.

ففي المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز بالقاهرة سنة 1964م، أكدت الجزائر على استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين والتكفل بتعليم أبنائهم، وهذا ما تم فعلاً، إذ استقبلت الجزائر عدداً من اللاجئين وساعدتهم في إيجاد مورد رزق لهم، وذلك من خلال استغلال كل الفرص المتاحة آنذاك في مختلف الأسلاك الحيوية للدولة خاصة في التعليم.

وفي شهر مارس من سنة 1969م زار وزير الخارجية الإسرائيلي بعض دول شرق آسيا، وكعادتها، حرصت إسرائيل أن تبني وجه التشابه بينها وبين تلك الدول، باعتبارها دولاً صغيرة ومعزولة بين جيرانها، حيث حاولت التقرب اقتصادياً من الدول الآسيوية وربط علاقات معها، لكن هذه الأخيرة رفضت الأمر رفضاً قاطعاً.

وبعد اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في جوان 1967م، قدمت مجموعة دول الحركة مشروعاً لمجلس الأمن تدعو فيه إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها على ضمان المراعاة التامة من قبل الجميع لنصوص اتفاقات الهدنة المعقودة بين إسرائيل والدول العربية، كما طالب المشروع ببحث الوضع في المنطقة بعد اكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية، وقد كانت أبرز نقاط المشروع للحصر لاعلى وجه التحديد ما يلي⁽²⁷⁾:

- دعوة إسرائيل إلى سحب قواتها فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة، وذلك وفقاً لاتفاقات الهدنة التي عقدت بينها وبين الدول العربية.

- تدعو جميع الدول العربية لتقديم كل المساعدات لسكرتير العام في تنفيذ مشروع هذا القرار.

- مطالبة مجلس الأمن بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة، ودراسة القضايا المختلفة بالوضع في المنطقة.

وعليه فقد ساندت الجزائر وأكثر من 20 دولة هذا القرار، فيما عارضت خمس دول، وامتنعت عن التصويت سبع دول أخرى.

أما القمة الثالثة المنعقدة بين 5 و9 أكتوبر 1970م بلوزاكا، اذ صدر عن هذا المؤتمر القبول بمنظمة التحرير الفلسطينية كمراقب، وطالب بعدها قادة الحركة إسرائيل بالانسحاب الكامل والغير مشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة، والإعلان عن الدعم الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، واعتبروا ذلك شرطاً مسبقاً لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

وفي القمة الرابعة المنعقدة في الجزائر ما بين 5 و9 سبتمبر 1973م، والتي حضر فيها حوالي 76 دولة بصفة عضو وأعضاء مراقبين، ولقد تم في هذا المؤتمر تدعيم العديد من حركات التحرر، خاصة قضية فلسطين. إذ ظهرت كقضية أولى في قضايا المؤتمر، وتم الاعتراف بالثورة الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

إضافة إلى مطالبة جميع الدول بعدم دعم إسرائيل سياسياً أو مادياً أو بالأسلحة، لأنها لا تملك الشرعية في احتلال أو ضم بعض أراضي منطقة الشرق الأوسط، كما طالب المؤتمر إسرائيل بالانسحاب الفوري الغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة، وتعهده بمساعدة مصر والأردن وسوريا على تحرير كامل أراضيهم بكل الوسائل⁽²⁸⁾.

الخاتمة

من خلال دراستنا للدبلوماسية الجزائرية في دعم القضية الفلسطينية توصلنا إلى مجموعة النتائج نستعرضها على النحو الآتي:

- ان الجزائر رسمت سياستها الخارجية وفق منهج يتجه إلى الساحة الخارجية لتحقيق المصالح الوطنية، وجاءت الدبلوماسية كأداة فعالة منجزة لما هو مسطر في مبادئ ومحددات السياسة الخارجية.
- الدعم الدائم والمباشر لحق الشعوب في تقرير المصير في قضية الشعب الفلسطيني باعتباره القضية المحور والجوهر اذ ان الأداء الدبلوماسي الجزائري استطاع أن يركب الشخصية القانونية لدولة فلسطين خاصة الحقوق الفلسطينية.
- توعية المساندة الدبلوماسية الجزائرية لقضايا حق تقرير المصير وخاصة قضية فلسطين قبل وأثناء وبعد الاستقلال.
- كبح جماح الاطماع الاسرائيلية في بلدان العالم الثالث، بفضل نشاط الجزائر المكثف في إحباط هذه الاطماع.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005، ص 69.
- 2- مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 78.
- 3- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 82.
- 4- مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص 108.
- 5- محمد بوعشه، الدبلوماسية الجزائرية والصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية، دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004، ص 39.
- 6- عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص 82-84.
- 7- عديلة محمد الطاهر، المرجع نفسه، ص 93.
- 8- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 264-265.
- 9- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية (الثوابت والمتغيرات)، رسالة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 79.
- 10- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص 225.
- 11- عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية بمناسبة المناورات الجوية، حاسي بحبح، 2000.
- 12- محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار (الحالة الجزائرية التونسية)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990، ص 172-175.
- 13- صادق الشرح، حروبنا مع إسرائيل 1948-1973: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشرق، عمان، 1997، ص 513.
- 14- هيثم الكيلاني، الإستراتيجية العسكرية للحرب العربية الإسرائيلية 1948-1988، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988، ص 319.
- 15- حسين الشريف، الحروب العربية التوسيعية (1948، 1956، 1967، 1973)، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1995، ص 493-494.
- 16- محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر: مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 239.
- 17- راجح لونيبي، رؤساء الجزائر في الميزان: تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 131.
- 18- محمد الفراء، سنوات بلا قرار، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986، ص 9.
- 19- أسامة حرب الغزالي، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، دار المعرفة للنشر، الأردن، 1987، ص 26.
- 20- سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1973، ص 3.
- 21- عبد الله الناصر سرور، السياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا (جنوب إفريقيا وجنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، العدد الثاني، 2010، ص 158.
- 22- سيد نوفل، العمل العربي المشترك في المجال الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 290.
- 23- سيد نوفل، المرجع نفسه، ص 299.
- 24- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، مطابع الحزب، الجزائر، 1976، ص 167.

- 25- جانس جه، إسرائيل والدول الأفروآسيوية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970، ص49.
- 26- حمدي سليمان المشوخي، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا، دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1972، ص471.
- 27- منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982، دار الجليل للنشر، الأردن، 1983، ص76-77.
- 28- منير الهور، طارق موسى، المرجع نفسه ، ص76-77.